الدبلوماسية البابوية

في محيط السياسة الاوربية

لصلاح الدين الشريف

تطلع علينا أنباء البرقيات الخارجية الحين بعد الحين ، بألوان من السعي الدبلوماسي السلمي يصبغ نشاط « الفاتيكان » في هذه المرحلة التي يجوزها العالم ويرسم لنا في غمرة الاحداث الدولية التي تتعاور الآن مصاير الامم ، صوراً حية تعكس للقادة العالميين حقيقة المتجه الدبلوماسي الذي تنحوه اليوم سياسة « الفاتيكان » في معترك العلاقات الدولية المتشابكة ، كما تكاد تفصح عن مدى ما تستطيع أن تؤديه الدبلوماسية البابوية للعالم كله من سلام وتعاون وإخاء ، بعد سنوات شداد من العراك والدمار والفوضى .

والحق ان البابوية لعبت دوراً تاريخيًّا خطيراً في سياسة العالم من قبل ، اذ كان لبابوات روما اليد الطولى في خوض معركة لاهبة من معارك الكفاح الرهيب بغية التفرد بالسلطان الزمني ، له سلطانهم الديني . وكان من المحتوم أن يشغل هذا الكفاح من العصور الوسطى حقبة من الزمن ، حفلت بأحداثها وظروفها ، إذ نازعت فيها البابوية ملوك أوربا وأقيالها ، واشتدت في مدافعتهم عن رغبة الاستئثار وحدهم بالسيطرة على مصاير أوطانهم السياسية وممارسة سلطانهم الزمني كاملاً . وقد تجلى دهاء السياسة البابوية في مناسبات عدة ، كما تبدت روعة أساليبها في حرصها الشديد على الاستمساك بعروة السلطان الزمني طيلة فترة الكفاح بينها وبين الامبراطورية ، وعرضت لنا صفحات التاريخ الأوروبي صوراً باهرة لاعلام السياسة الزمنية من دهاة البابوية ودهاقينها المجربين المعاقرة .

ولم تهدأ ثائرة هذا النزاع العاصف بين الكنيسة والدولة ، إلا بعد أن أخذ ملوك أوربا وأقيالها يدأبون على توطيد سلطانهم الزمني متوسلين بالنظريات المبتدعة تارة [1]

(١) كنظرية الحق الإلهي التي تقضي بأن الملك أو الامبراطور يستمد حقه في الحكم شبه من الله ، فهو غير مسئول الا أمامه سبحانه .

وبسياسة البطش تارةً أخرى . وظلّ العامل الديني الذي اصطبغت به الدعوة البابوية في دفاعها عن مبدئها في السياسة الزمنية ، محافظاً على بقية من نفوذه وفرته في أذهان الغربيين حتى مطلع القرن الثامن عشر ، عصر الاستنارة في أوربة ، فشاعت فلسفة الشك التي تناولت قيم الحياة وأقيسة الحضارة بألوان من التجريح والنقد ، استندت فيها الى فقه دعاة الاصلاح الديني من ناحية ، وإلى كتابات فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وعلى رأسهم ڤولتير من ناحية أخرى .

وما استتمّ القرن الثامن عشر دورته ، وطالعت العالم المتمدين طلائع الثورة الفرنسية الكبيرى ، حتى تقرر في الواقع ، بعد أن تقرر في الأذهان ، مبدأ الفصل بين نفوذ الكنيسة الديني والنفوذ السياسي للدولة . وذاعت من ثمّ نظرية سياسة جديدة لبابا تقرير المبدأ المسيحي القديم «ما لله لله وما لقيصر لقيصر» أي أن الحكم للدولة والدين للكنيسة Cujus regio ejus relegio ولا بدّ ، تبعاً لهذا المبدأ ، من تحديد النفوذ بينهما [1] .

كانت فلسفة الثورة الفرنسية ستار أسدل على ما كان باقياً للكنيسة وفتشذر من آثار السلطان الزمني ، ولم يطل الأمر بالكنيسة حتى فقدت إبان الثورة مقاطعاتها وممتلكاتها جميعاً : بعد مصادرتها وإلحاقها بالدولة التي اعتنقت « دين العقل » وقدّست مبتدعه « روبسبير » داعية الثورة الأكبر !

وتولت فرنسا الثائرة من يومئذٍ مهمة الانفاق على الشعائر الدينية من خزينة الدولة ، وفي حدود ما ترصده لها من مواردها العامة ، فكانت أنصبة محدودة وحصصاً متواضعة ، لا تكاد تفي بما يسد حاجة هذه الشعائر من وجوه الانفاق .

ولم يكن عجباً أن يصبح مرفق الدين في المجتمع الثوري ضئيل الحظ من العناية الحكومية بعد ما كان له من سلطان زمني باذخ وعنفوان روحي قديم . وهكذا ظلت فلسفة القرن الثامن عشر الاجتماعية على ما بقي من حرمات للمراسم والتقاليد ، وعصفت نزعة الالحاد برجال الثورة والقائمين على إهاب مبادئها اللادينية المتطرّفة في صدور الجماهير .

وكان « الفاتيكان » في ذلك الوقت يلوذ بصمته التقليدي الذي يرتد اليه في كل مرة يفلت من يده زمام الأمور الكنسية التابعة لمذهبه الرسمي ، وظلّ يرقب عن كثب أحداث تلك الثورة التي أتاحت لعهد الارهاب لتخلفه حكومة « الدير كتوار » التي مهدت بدورها

(1) Pideologue. Un Grand Tournant de la Politique Mondiale. P. 40.

لظهور نابليون الأول، ليسيطر بحروبه الظافرة عبر القارة، على أقدار البلاد ومصاير شعوبها فترة غير قصيرة من الزمان.

وأوحى إلى نابليون دهاؤه بأن الوضع الذي رسمته الثورة للمجتمع الفرنسي، بالنسبة لعلاقاته الدينية مع البابا، لا يتفق وما يجول في خاطره من آمال جسام يتطلع إلى تحقيقها وإلباسها ثوب الحقائق السافرة، وأن لا غنية له عن كسب العطف البابوي، فاعتزم من فوره — وهو الطامح إلى تاج الأمبراطورية — أن يعيد إلى فرنسا، الابنة البارة للكنيسة الكاثوليكية، وضعها الطبيعي الأول، وأن يمد يد المصالحة إلى البابا ليعيد العلاقات بينه وبين الدولة سيرتها الأولى. وهكذا كان اتفاق « الكونكوردا — Concordat » المبرم في عام ١٨٠١ دستور علاقات قامت على الوفاق والمودة بين الفاتيكان وفرنسا حتى عام ١٩٠٤، حين استبدل بها غيرها.

وكان اتفاق « الكونكوردا » في الواقع عملاً باهراً من أعمال الدبلوماسية النابليونية، تحلّ « باثاريا » عام ١٨١٧ وبروسيا عام ١٨٢١ على أن تنسجا على منوال فرنسا، إذ عقدت كل من المملكتين مع « الفاتيكان » اتفاقية تنظم سير العلاقات بينهما.

والحق أن العنصر السياسي لم يكن بارز الأثر في هذه الاتفاقات، غير أن مقام « الفاتيكان » في العالم الكاثوليكي، بله المسيحي عامة، كان ذا أثر ملحوظ في التيطرة على عقائد الملايين من سكان أوروبا على اختلافهم، فكان البابا بهذا الوضع قوة روحية كبرى يحتمي جانبها ويستحب اكتساب عطفها ورضاها، ولاسيما بعد أن عادت الأوضاع الطبيعية إلى أوروبا في أعقاب عصر الارهاب الثوري، واستتبت شئون القارة إلى حين، إثر معركة الأمم وهزيمة نابليون في « واترلو » وهيمنة سياسة المؤتمرات على ممالكها وشعوبها.

والواقع أن الدبلوماسية البابوية لم تشأ أن تشتبك بادىء ذي بدء في غمار الأحداث الدولية أو أن تساهم في معترك الشؤون الخارجية بين ممالك القارة، بقدر ما عكفت على تنظيم صلاتها الدينية بكنائس الدول الأوروبية، فلم تنء عن العمل على توثيق سلطانها الروحي عن طريق مبعوثيها من الرسل البابويين عند الدول التي ارتبطت باتفاقيات تنظم علاقاتها بالفاتيكان، فظلت مطبوعةً بطابع ديني محض، لا شأن له بأمور السلطان الزمني، على خلاف ما كانت عليه أوضاع البابوية طوال العصور الوسطى[1].

(١) Mowat, Diplomacy & Peace, P. 188—189.

غير أن هذا الاعتكاف في داخل نطاق السلطان الروحي وتسيير دفة العلائق الدبلوماسية المبنية على تلك الاتفاقات في حدوده ، ليس يعني أن البابوية حتى قرابة الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، لم تكن تباشر أي لون من ألوان السلطان الزمني . فلا يجب أن ننسى أن الفاتيكان ظلّ مسيطراً على مدينة رومية وما كان داخلاً من الأرضين في نطاقها، يباشر عليها جميعاً سلطانه الزمني بكامل المعنى الاصطلاحيّ ، حتى بدأ جلم الوحدة الايطالية يتحقق بدخول جيوش « بيمونت » المدينة المقدّسة ، واحتلالها عام ١٨٧٠ وجعلها عاصمة لمملكة إيطاليا .

وعند ما تيسرت الأسباب لمملكة إيطاليا ، ولا سيما بعد استكمال وحدتها القومية والسياسية وزوال سياسة الفاتيكان ، أن تكون قوة عاملةً في المحيط الدولي ، ثارت بين الدول من جديد نظرية « الوضع الدولي للبابا » وعكف فقهاء السياسة الدولية على بحث تلك القاعدة التقليدية القديمة التي كانت تشترط لصحة انتخاب عميد المسيحية الأكبر وتربعه على عرش الفاتيكان ، أن يكون إيطاليّ الجنسية ، وانتهت إلى أن هذا الشرط « العنصري » — إذا ظلّ معمولاً به — فانه لا يحقق على الدوام الصفة الدولية للبابا ، ولا أن يضفي على « الفاتيكان » صبغة عالمية بارزة . ومن ثمّ ذهب فريق من فقهاء القانون الدولي إلى القول بأن الوضع الدولي البابوي لا يتحقق بكامل معناه إلاّ باعتناق نظرية الانتخاب الشعوبي العام، وتمهيد السبيل أمام الأمم الأخرى ، ليحظى أبناؤها من الكرادلة والأساقفة الذين استكملوا شرائط الانتخاب ، بالكرسي البابوي الرفيع ، أسوة برجال السلك الكهنوتي من أبناء الشعب الايطالي .

ولقد كان للنظريات الفقهية الجديدة التي حتمتها تطورات السياسة الدولية في العقود الثلاثة الأخيرة، أثر ملحوظ في توثيق ذلك الرأي الفقهي، وإن لم يدخل بعد في حيز التنفيذ العملي ، رغم أن أوضاع عصبة الأمم التي دعا « ولسون » حلفاءه إلى بحث فكرتها بعد الحرب العالمية الماضية ، كانت تقضي بدولية الانتخاب الخاص بتولي منصب سكرتيريتها العامة [1] حتى يعم التناوب عليها جميع أبناء الدول الداخلة في عضويتها وهيئاتها

بيد أن فريقاً آخر من الفقهاء والمشرعين الذين أشبعت روحهم بثقافة دينية مسالمة ، لم يروا في محاولة قلب الأوضاع الحالية وابتداع النظريات الفقهية بغية التعديل في القواعد المرسومة التي رسّخها الزمن ، إلا فرصةً سانحةً لبعث التنافس والمزاحمة بين الشعوب ،

(١) المرجع السابق صفحة ١٨٦ ، ١٨٧

وإثارة كوامن التطاحن السياسي بين حكومات الدول المتناحزة ، في سبيل كسب هذا النصب لأبنائها . ولقد رأوا أن مثل هذه الخصومة قد تجر إلى إثارة منازعات أسدل عليها عصر الضياء في أوربة ، ستاراً كثيفاً . والاستمساك بعرى التقليد القديم الذي جرت عليه مراسم الانتخاب للكرسي البابوي ، يجعل مركز البابا على الدوام بمنجوة من تلك المنافسات السياسية فضلاً عن أن الفاتيكان ، في ظل هذا التقليد التاريخي العتيد ، لا تسلب حيدته ولا يثلم استقلاله ، الذي يستمد منه سلامته وحرمته في العالم المسيحي كله .

ولم يكن المنحى الدبلوماسي للبابوية منذ حركة الاصلاح الديني « Reformation » حتى منبثق عام ١٨٧٠ سوى سلسلة من السعي الحثيث لكسب مزايا دينية ومنح مادية للكنيسة الكاثوليكية . ولقد تجلت خصائص هذه الدبلوماسية الايجابية لتحقيق هذه المغانم الأدبية والمادية للكنيسة في عهد فيليب الثاني ملك أسبانيا ولويس الرابع عشر وخلفه لويس الخامس عشر ملكا فرنسا .

وفي القرن التاسع عشر ظلت الدبلوماسية البابوية منذ انعقاد مؤتمر فينا حتى نشوب الحرب السبعينية بين ألمانيا وفرنسا ، لا تألو جهداً في الاستمساك بسلطانها الزمني الذي هيأ لها السيطرة المطلقة على مرافق روما وأقدارها ردحاً من الزمن ، حققت البابوية في خلاله صورة من المجتمع الديني سادت فيه فضائل المسيحية . ولم يكن مستنكراً في غمار هذه الظروف أن تناهض سياسة الفاتيكان نشوة الروح القومي في ايطاليا ، تلك الروح التي كانت ترمي إلى تحقيق الوحدة السياسية الموعودة بين إماراتها ودوقياتها بزعامة « بيمونت » ومن ثمة اتجهت الدبلوماسية البابوية أيامئذ إلى مناصرة سياسة المؤتمر الذي رسم « مترنيخ » قواعدها بتأييد انجلترا وروسيا [1] والنمسا .

والحق أن فقدان الفاتيكان لسلطانه الزمني إثر تحقيق الوحدة الايطالية ، لم يحل في طباعه أيما تغير سياسي للفاتيكان ، كما كان ينشأ بذلك أنطونللي Antonell الدبلوماسي الداهية الذي كان كاتماً لسر البابا « بيوس التاسع » منذ عام ١٨٤٨ حتى عام ١٨٧٦ . فزوال السلطان الزمني ضمن لدولة الفاتيكان الخلاص من ربقة القيود الاقليمية والاعتزال وراء الشخوم الجغرافية ، ومهد للفاتيكان اتباع سياسة دولية شاملة خرجت بنشاطه الديني والسلمي إلى الأفق الدولي الصحيح .

ولقد تحقق هذا الوضع على أكمل وجه له بعد « المعاهدة اللاتيرانية » Lateran التي

(١) المرجع السابق صفحة ١٨٨

أبرمتها الدولة الايطالية مع الفاتيكان عام ١٩٢٩ ونظمت بها العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين وأمكن بها للبابا، لاول مرة، أن يخرج عن احتجابه التقليدي الذي ظلّ حتى وقتئذٍ سنة متبعة منذ احتلال قوات « بيمونت » لرومية، احتجاجاً على العدوان العسكري والسياسي الذي نزل بالفاتيكان باحتلال « المدينة المقدسة »

وظلّ خلفاء « بيوس التاسع » ملازمين الفاتيكان الذي انكمش سلطانه السياسي على أثر تحقيق الوحدة القومية، واتبعت الحكومة الملكية الجديدة إزاء مدينة البابا وضعاً دولياً مسالماً، إذ اعتبرت الفاتيكان إقليماً أجنبياً عن أرض الدولة « extra-territorial » فلم تخضعه لهيمنة الحكومة المركزية، ولم تحتله بجيوشها أو موظفيها الملكيين[1].

وعلى ذلك لم يعد للاحتجاج التقليدي الذي اتبعته السياسة البابوية منذ عام ١٨٧٠ أي مبرر، لأن استنكار هذه السياسة لفكرة الضم Annexation لم يعد يحمل معنى انتهاك السيادة واهدار الاستقلال، ولم يكن في الواقع غير عمل سياسي طبيعي ضمت به مدينة رومية للملكة الجديدة لتصبح العاصمة، واقتطعت الحكومة الملكية بعض الاوضين التي تتاخم المدينة وتكون ضواحيها.

ومن ثمة اتسع المجال أمام الفاتيكان ليشارك في تعزيز الروابط الدينية وتقوية العوامل الادبية بين أمم المسيحية، وتأكد هذا النشاط الجديد عقيب أن بارح البابا « بيوس الحادي عشر » مدينة الفاتيكان في موكب ديني مشهود اعلاناً لرضائه الصريح الذي ظلت الحكومات الايطالية المتعاقبة حريصة على الفوز به.

***

ولما كانت الدبلوماسية البابوية تستمد خصائصها من طابعها الديني الذي يعزز في روحه وتعاليمه مكارم الاخلاق الدولية بين أمم العالم، فقد هالها الصراع الدموي الرهيب الناشب بين أمم الحضارة، وينذر بالقضاء على مقوماتها ومثلها، فهبت نشيطة يقظة تدعو العالم الى كلمة سواء، وتهيب به أن يفيء الى الاخاء والعدل والسلم.

---

[1] راجع مقال N. V. Tcharykow بعنوان « The Roman Question » في مجلة Contemporary Review عدد مارس سنة ١٩٣٠ وكان «تشاريكوف» هذا ممثلا للامبراطورية الروسية لدى دولة الفاتيكان عام ١٨٩٧

وفي اليوم الاول من شهر سبتمبر سنة ١٩٤٣ أذاع قداسة البابا من محطة الفاتيكان اللاسلكية رسالة كريمة طالب فيها الأمم المتحالفة أن تحقق السلام في أقرب وقت، وناشدها ألا تدع هذه الحرب المروعة تنتهي بالتحطيم والتدمير بل يجب أن تسهل صفحة جديدة من الصلح الأخوي بين الشعوب .

ولقد رسم قداسته في تلك الرسالة ، التي سبقتها دعوات قوية مماثلة ، قواعد الدبلوماسية الجديدة التي تناصرها البابوية وتراها أمثل الاساليب لاقالة هذا العالم من عثرته ، ومنها نستكشف مساهمة العوامل التي حدت بهذا النشاط الدبلوماسي الى تكرار دعوته ومواصلة النهج في سبيلها ، حتى يعلو صوت العقل على صوت الدمار والفوضى .

قال قداسته « يزداد في كل أمة النفور من أساليب الحرب العامة ، كما أخذ الشك يتسرب الى جميع القلوب في هل يتفق استمرار مثل هذه الحرب مع المصالح القومية أو مع العقل . وقد تحطم صرح الثقة والايمان بين الأمم بعد المعاهدات الكثيرة التي نقضت ، والعهود التي نكثت ! وان الشعوب لا تستحق ، بعد الآلام والمتاعب التي عانتها ، سوى السلام والخبز والعمل ، هذه كل ما تطلبه الشعوب ، والله هو الحكم الأكبر لكل عدل وقانون . فالويل لمن يثيرون الاحقاد ويبنون سلطانهم على الاضطهاد والمظالم وتعذيب الأبرياء ويمنعون بناء سلام عادل دائم » .

« إن الذين حسبوا أنهم قادرون على تحقيق انتصارات عسكرية خاطفة واحراز صلح سريع ظافر ، لم يشاهدوا ، حتى في بداية هذا العام الخامس من الحرب ، سوى الرعب والفزع »[1]

***

ولا شك في أن هذا الاتجاه السلمي الجديد ، مع ما يعززه من النفوذ الأدبي لهيبة المقام البابوي بين أمم العالم المتطاحن ، سيحملها على أن تطوي صفحة الأمس المحزنة ، وتستهل صفحة جديدة قوامها الاخاء والرخاء والعدل بين أمم العالم المتمدين .

---

(١) راجع جريدة الاهرام العدد رقم ٢١١١٩ الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٣